

وزارة التعليم العالي تعلن مقاعد المرحلة الثالثة □□ تبدأ من 50% وسوق العمل لا يحتاج لهم



الخميس 20 أغسطس 2026 09:40 م

أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مصر الأماكن الشاغرة بتنسيق المرحلة الثالثة لعام 2026 أمام طلاب الثانوية العامة من الشعب العلمية والأدبية عند حد أدنى يبدأ من 50% بما يفتح باب الاختيار بين كليات ومعاهد متعددة□

ويكشف المشهد عن أزمة أعمق من مجرد العثور على مقعد جامعي إذ يجد أصحاب المجاميع المنخفضة أنفسهم أمام خيارات واسعة اسميا لكنها متفاوتة في الجودة والكلفة والفرص المهنية بينما يبقى مستقبل الطالب رهنا بمنطق الدرجات والطاقة الاستيعابية□

خيارات عند الحد الأدنى

وبحسب القوائم المعلنة في 19 أغسطس 2026 تضم المرحلة الثالثة أماكن شاغرة في جامعات حكومية ومعاهد عليا ومتوسطة وبرامج تكنولوجية مع استمرار خضوع الترشيح للمجموع وترتيب الرغبات والتوزيع الجغرافي والشروط الخاصة ببعض الكليات□

وفي الشعبة الأدبية تظهر كليات الآداب ضمن البدائل المتاحة في جامعات عديدة بينها سوهاج وقنا والوادي الجديد وأسوان وأسيوط وبني سويف والمنيا إلى جانب مقاعد أخرى بنظام الانتساب الموجه وفق الأماكن التي بقيت بعد المرحلتين السابقتين□

كما تتضمن البدائل كليات الحقوق في جامعات عدة بينها الزقازيق والمنصورة وطنطا ومدينة السادات مع وجود برامج للانتساب الموجه وهو ما يمنح الطلاب مساحة أكبر للاختيار لكنه يكرس أيضا الاعتماد الواسع على التخصصات النظرية التقليدية□

ومن بين الخيارات كذلك كليات التربية وبعض أقسام التعليم الابتدائي ورياض الأطفال والتربية النوعية في محافظات متعددة إضافة إلى الخدمة الاجتماعية ودار العلوم وهي مسارات تستوعب أعدادا كبيرة من الطلاب في المرحلة الأخيرة للتنسيق□

وتشمل القائمة أيضا السياحة والفنادق في جامعات بعدة محافظات إلى جانب معاهد تقدم تخصصات الإدارة والمحاسبة ونظم المعلومات واللغات والترجمة والإعلام والتسويق بما يجعل المعاهد الخاصة والعليا جزءا أساسيا من خريطة البدائل المتاحة□

أما لطلاب الشعب العلمية فتتسع الخيارات لتشمل بعض كليات الآداب والحقوق والتربية والزراعة والسياحة والفنادق إلى جانب تخصصات أخرى تختلف من جامعة إلى أخرى وفقا للمقاعد المتبقية والطاقة الاستيعابية التي حددتها منظومة التنسيق□

وتبرز كليات الزراعة بين البدائل العلمية في جامعات القاهرة والإسكندرية والزقازيق والفيوم والمنصورة والمنوفية والمنيا وأسيوط وبني سويف ودمنياط وسوهاج وطنطا وقنا وكفر الشيخ بما يوفر مسارا حكوميا لعدد معتبر من الطلاب□

وفي الوقت نفسه تظهر بعض برامج الآثار وعلوم الأرض والثروة السمكية والمصايد والحاسبات ونظم المعلومات وتكنولوجيا الصناعة والطاقة بما يعكس محاولة توسيع البدائل خارج المسارات النظرية رغم تفاوت انتشار هذه التخصصات بين المحافظات□

ولا تعني عبارة كليات تقبل من 50% أن جميع تلك الكليات ستغلق عند هذه النسبة لأن 50% يمثل الحد الأدنى لدخول المرحلة الثالثة بينما يتحدد الترشيح النهائي وفقا للمنافسة وعدد المقاعد وترتيب رغبات الطلاب□

ويشرح الدكتور محمد كمال الخبير التربوي والأستاذ بجامعة القاهرة أن حدود القبول تحددها أعداد المقاعد وإقبال الطلاب وشرائح المجاميع وليس صعوبة الامتحانات وحدها وهو ما يجعل نسبة 50% بداية للمنافسة وليست ضمانا للترشيح

المقاعد لا تصنع فرصة

ويرى الدكتور تامر شوقي أستاذ علم النفس التربوي بجامعة عين شمس أن اختيار الكلية يجب ألا يقوم على المجموع وحده بل على قدرات الطالب وميوله وفرص العمل المستقبلية محذرا من الانسياق وراء المكانة الاجتماعية لبعض التخصصات

وبالتالي فإن تقديم قائمة طويلة لأصحاب 50% لا يحل المشكلة إذا بقي الطالب مضطرا للاختيار بين تخصصات لا تناسب قدراته أو لا تمنحه مسارا مهنيا واضحا لأن اتساع عدد البدائل لا يساوي بالضرورة اتساع الفرص الحقيقية

ومن ثم فإن الطالب الذي يسجل رغبة متاحة في القائمة قد لا يحصل عليها إذا ارتفع الإقبال عليها فوق الطاقة المحددة وهو ما يفرض ترتيب عشرات الرغبات بعناية بدلا من التعامل مع الإعلان باعتباره وعدا بمقعد بعينه

ورغم وفرة الأسماء في القوائم فإن المسافة بين وجود الكلية وإمكانية الالتحاق الفعلي بها تبقى واسعة بسبب التوزيع الجغرافي واختبارات القدرات وشروط بعض البرامج فضلا عن فروق المصروفات بين التعليم الحكومي والمعاهد المختلفة

وعلاوة على ذلك تواجه أسر كثيرة عبئا ماليا عندما تكون البدائل الأقرب لمجموع الطالب في معاهد أو برامج بمصروفات مرتفعة وهو ما يحول الحد الأدنى المنخفض من فرصة تعليمية إلى بداية لسؤال أصعب يتعلق بالقدرة على الدفع

وفي المقابل تقدم الجامعات التكنولوجية وبرامج تكنولوجيا الصناعة والطاقة مسارا قد يكون أكثر اتصالا بالمهارات التطبيقية المطلوبة لكن عدد المقاعد وانتشار الجامعات جغرافيا يظلان عاملين حاسمين في قدرة أصحاب المجاميع المحدودة على الاستفادة منها

وبحسب رؤية تامر شوقي فإن المهارات الرقمية والتخصصات الحديثة أصبحت أكثر أهمية من التصنيف الاجتماعي القديم للكلية وهو ما يضع منظومة التنسيق أمام اختبار حقيقي يتعلق بمدى توجيه الطلاب نحو برامج تمنحهم مهارات قابلة للتوظيف

ومع ذلك فإن ربط التعليم بسوق العمل لا يتحقق بمجرد إضافة أسماء تكنولوجية إلى قوائم التنسيق بل يحتاج إلى تدريب فعلي وشراكات تشغيل ومناهج متطورة وإرشاد مهني حتى لا تتكرر أزمة الشهادة الجامعية التي لا تقود إلى وظيفة

التنسيق وسوق العمل

ومن جهة أخرى يحذر الدكتور عاصم حجازي أستاذ علم النفس التربوي بجامعة القاهرة من تكدس الخريجين في الكليات النظرية مع محدودية فرص العمل داعيا إلى إعادة النظر في أعداد المقبولين وربطها بصورة أكثر جدية باحتياجات السوق

ويكتسب هذا التحذير أهمية خاصة في المرحلة الثالثة لأن جزءا كبيرا من المقاعد المتاحة يتركز في تخصصات نظرية أو معاهد تختلف مستوياتها وتكاليفها بينما يبحث الطلاب وأسرهم أساسا عن شهادة تضمن فرصة واقعية بعد سنوات الدراسة

وفي السياق نفسه يؤكد عاصم حجازي أن القدرات والفرص المتاحة يجب أن تدخل في قرار اختيار التخصص وهو طرح يكشف قصور ثقافة التنسيق التي تختزل مصير الطالب غالبا في مجموع رقمي وترتيب إلكتروني للرغبات

وبناء على ذلك يصبح دور الإرشاد الجامعي أكثر إلحاحا لطلاب المرحلة الثالثة تحديدا لأن الطالب عند 50% قد يواجه ضغطا أسريا وخوفا من ضياع العام بما يدفعه لقبول تخصص لا يعرف محتواه ولا فرصه المستقبلية

وفوق ذلك فإن الإعلان عن عشرات الكليات والمعاهد لا يعفي الوزارة من مسؤولية نشر بيانات واضحة عن نسب التوظيف وجودة البرامج والمصروفات والاعتماد الأكاديمي حتى يستطيع الطالب مقارنة البدائل على أساس معلومات لا مجرد أسماء

وفي المحصلة تكشف المرحلة الثالثة لعام 2026 أن أزمة التنسيق ليست في نقص المقاعد وحده بل في الفجوة بين ما تسمح به الدرجات وما يحتاجه سوق العمل وما تستطيع الأسرة تحمله وما يناسب قدرات الطالب نفسه

وأخيرا يبقى أصحاب 50% أمام فرصة حقيقية لاستكمال التعليم لكنها فرصة تحتاج إلى قراءة دقيقة للقائمة وترتيب واقعي للرغبات ومقارنة بين الكلفة والجودة والعمل بدلا من الاندفاع نحو أي مقعد متاح ثم دفع ثمن الاختيار بعد التخرج